

مناخ الاستثمار في الدول العربية ١٩٩٩

تحسن كبير في مكونات مناخ الاستثمار في معظم الدول العربية

يمثل تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية المسح السنوي الذي تقوم به المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بغية رصد جوانب التحسن أو التدهور في المناخ الاستثماري وذلك من خلال إلقاء الضوء على جهود الاقتصادات العربية لتعبئة وتحريك الإمكانيات الاستثمارية المحلية والأجنبية والعمل على زيادة حصتها من التدفقات الاستثمارية الدولية. ويعتبر تقرير عام ١٩٩٩ الخامس عشر في سلسلة التقارير التي دأبت المؤسسة على إصدارها منذ عام ١٩٨٥.

وقد جاء في التقرير، الذي يشمل ٢١ تقريراً قطرياً تغطي التطورات السياسية والتشريعية والاقتصادية المؤثرة على مناخ الاستثمار في كل من الدول العربية إضافة إلى تقرير قومي يتضمن رسداً تجميعياً لهذه التطورات، أن الدول العربية شهدت خلال العام تطورات سياسية شملت انتقالات للسلطة، وإجراء انتخابات برلمانية، واتفاقات بشأن الحدود، وتحسناً في علاقات الجوار العربي، وانفراجاً في العلاقات العربية، وتأرجحاً فيما يتعلق بمسارات القضية الفلسطينية. كما تم خلال العام رفع العقوبات الدولية عن ليبيا بقرار من مجلس الأمن وإحراز تقدم في علاقات الدول العربية مع عديد من دول العالم الأخرى.

وفيما يتعلق بالأداء الاقتصادي ذكر التقرير أن العام موضوع التقرير شهد تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً في عدد من الدول العربية بصورة إجمالية، فقد بلغ متوسط النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي خلال العام لثمانية عشر دولة عربية توافرت عنها البيانات حوالي ٣,٤% مقابل ٢,٥% عام ١٩٩٨. كما سجل الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو حقيقية مرتفعة تراوحت بين ٤% - ١٠% خلال العام في سبع دول عربية هي الإمارات، تونس، مصر، السودان، اليمن، فلسطين، وموريتانيا وهي معدلات عالية إذا ما قورنت مع معدل نمو الاقتصاد العالمي. كما أصبح معدل النمو الحقيقي موجباً خلال العام بعد أن كان سالباً عام ١٩٩٨ في كل من الإمارات، وسلطنة عمان، والكويت، و ليبيا. ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط خلال العام مقارنة مع عام ١٩٩٨.

على صعيد التوازن الداخلي أشار التقرير إلى أن عجز الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي شهد انخفاضاً في سبع دول عربية من أصل خمسة عشر دولة عربية توافرت عنها البيانات وهي قطر، الجزائر، السعودية، الأردن، السودان، المغرب، وقطر، والجزائر.

أما على صعيد التوازن الخارجي فقد ذكر التقرير أن نسبة عجز الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي شهدت انخفاضاً في سبع دول عربية من أصل تسع عشر دولة عربية توافرت عنها البيانات وهي قطر، البحرين، السعودية، لبنان، تونس، الجزائر، مصر. كما تمكنت كل من ليبيا واليمن من تحويل العجز المسجل عام ١٩٩٨ إلى فائض خلال العام. كما واصلت ثلاث دول عربية تحقيق فائض في الحساب الجاري خلال العام هي الكويت، الأردن، وسوريا.

أما فيما يتعلق بمعدل التضخم فقد أشار التقرير إلى أن جميع الدول العربية التي توافرت عنها بيانات وعددها ثماني عشرة دولة سجلت معدلات للتضخم خلال العام لم تتجاوز ٧% باستثناء السودان الذي بلغ معدل التضخم فيه ١٤% مقابل ١٧,٧% عام ١٩٩٨. وقد سجل معدل التضخم انخفاضاً في ثلاث عشرة دولة عربية هي ليبيا، السودان، لبنان، الأردن، الجزائر، موريتانيا، المغرب، الإمارات، سوريا، تونس، مصر، سلطنة عمان، فلسطين. كما شهد ثباتاً في كل من البحرين وقطر.

على صعيد التطورات التشريعية جاء في التقرير أن معظم الدول العربية واصلت إصدار أو مراجعة وتنقيح التشريعات المرتبطة بتشجيع الاستثمار فيها، كما شرع بعضها في وضع مثل تلك التشريعات في أقاليمها. وقد تركزت تلك الجهود على المحاور المتعلقة بالتشريعات الخاصة بتشجيع الاستثمار، والتشريعات الضريبية والجمركية، والاستخصص، والتجارة. أما فيما يتعلق بالتطوير المؤسسي فقد أنشأت السعودية المجلس الاقتصادي الأعلى وربطته بهيئة استشارية متخصصة في القضايا الاقتصادية، وقام العراق بإنشاء الهيئة العليا للاستثمار للنظر في طلبات ومشاريع الاستثمار العربية والأجنبية وفقاً لاحتياجات الدولة، وأنشأت سلطنة عمان مجلساً للتنسيق الاقتصادي أوكلت إليه مهام النظر في المسيرة الاقتصادية وحل مشاكلها كما أنشأت مجلساً لرجال الأعمال بغرض التنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص فيما يتعلق بقضايا التنمية الاقتصادية.

من جهة أخرى نوه التقرير بالجهود الترويجية التي قامت بها الدول العربية خلال العام، والتي ترمي إلى تحسين وتطوير قدرات وفاعلية أجهزتها الوطنية المعنية بترويج الاستثمار، بالإضافة إلى اعتماد أساليب حديثة ومنهجية تنافسية والاعتماد على الترويج للقطاعات الاقتصادية ذات الأولوية وترويج الفرص الاستثمارية ذات الجدوى الفنية والاقتصادية والمالية. وفيما شكلت الجهود الترويجية في الدول العربية خلال عام ١٩٩٩ امتداداً واستكمالاً للجهود المبذولة خلال السنوات الماضية، إلا أنها تميزت بزيادة وعي الأجهزة العربية بتقنيات ووسائل الترويج مما انعكس إيجابياً على نوعية وفاعلية هذه الجهود. كما يلاحظ أيضاً أن الدول العربية بدأت باستيعاب مفاهيم التخصص الترويجي المتمثل أولاً في إبراز صورة إيجابية عن البلد من حيث الجاذبية الاستثمارية، وثانياً استهداف استثمار الفرص التي تأكدت جدواها الأولية، وثالثاً دعم الخدمات التي تقدم للمستثمر.

فيما يتعلق بتدفقات الاستثمارات العربية البينية ذكر التقرير أن قيمة الاستثمارات الخاصة المباشرة للمشاريع المرخص لها في الدول العربية التي توافرت بشأنها معلومات مؤكدة بلغت حوالي ٢,١٨ مليار دولار خلال العام مقابل ٢,١٣ مليار دولار عام ١٩٩٨. وفيما يتعلق بتوزيع تلك الاستثمارات جاءت تونس في المرتبة الأولى، إذ استحوذت على ما نسبته ٢٣,٢% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية خلال العام، تلتها لبنان بنسبة ٢٢,٩%، ثم مصر بنسبة ١٢,٧%، والإمارات ٨,١%. وفيما يتعلق بالأقطار العربية المصدرة لهذه الاستثمارات، تصدرت الاستثمارات السعودية التدفقات العربية البينية، إذ بلغت نسبتها ٣٠,٨%، تلتها الاستثمارات الكويتية بنسبة ٢٤,٤%، ثم الاستثمارات الإماراتية بنسبة ١٧,٤%، والاستثمارات القطرية بنسبة ٦,٣%.

كما أشار التقرير إلى أن حجم الاستثمارات الأجنبية في المنطقة العربية قد شهد تطوراً نسبياً خلال العام، إذ بلغ حوالي ٦,٢ مليار دولار بنسبة ١% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في العالم مقابل ٥,٩٥ مليار دولار عام ١٩٩٨ بنسبة ١%. وقد تصدرت المغرب قائمة الدول العربية المستقطبة للاستثمارات الأجنبية، إذ بلغت حصتها حوالي ١٨٠٠ مليون دولار خلال العام مقابل ٤٨٠ مليون دولار عام ١٩٩٨ بزيادة نسبتها ٢٧٥%. جاءت بعدها السودان بحوالي ٩٢٩ مليون دولار مقابل ٥٠٣ مليون دولار بزيادة نسبتها ٨٥%. ثم لبنان بحوالي

٥٠٠ مليون دولار مقابل ٣٠٠ مليون دولار بزيادة نسبتها ٦٧%. كما بلغت حصة تونس حوالي ٤٥٨ مليون دولار مقابل ٣٦٧ مليون دولار بزيادة نسبتها ٢٥%.

الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لينة في صرح السوق الخليجية المشتركة

أقرت الدورة العشرين لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي انعقدت في العاصمة السعودية الرياض في شهر تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٩٩ توحيد التعرفة الجمركية اعتباراً من آذار/مارس ٢٠٠٥، بعد مفاوضات استمرت أكثر من عشر سنوات. وكان من أهم أهداف الاتفاقية الاقتصادية الموقعة بين دول المجلس "العمل على تنمية التبادل التجاري بشتى الطرق والوسائل، وتحرير القيود التجارية والأنشطة الاقتصادية بين دول المجلس".

وينص الاتفاق على تقسيم نسب التعرفة إلى ثلاث قوائم سلعية على النحو التالي:
- القائمة الأولى وتشمل (٥٣) سلعة وهي معفاة من الرسوم وهي في الغالب سلع استهلاكية وغذائية.

- القائمة الثانية وعددها (٥٣٤) سلعة أساسية أو ضرورية ونسبة التعرفة عليها ٥,٥%.
- القائمة الثالثة وتضم (٧٠٠) سلعة وهي مصنفة ضمن السلع الكمالية ونسبتها ٧,٥%. كما أن هنالك سلعتين - هما وسائل النقل (المركبات) وقطع الغيار - لم يتم الاتفاق على تصنيفهما بعد.

كذلك تم اعتماد النظام الاسترشادي الموحد للجمارك على أن يتم العمل به بشكل إلزامي في نهاية عام ٢٠٠٠ بعد فترة تجريبية لمدة عام. كما تم تعديل الشروط المتعلقة باكتساب صفة المنشأ الوطني للمنتجات الصناعية بإلغاء شرط نسبة الملكية والاكتفاء بنسبة القيمة المضافة، بجانب اعتماد نظام براءات الاختراع المعدل ليصبح متوافقاً مع اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة (تريبس).

من أنشطة المؤسسة

تطور المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية

تشير النتائج التي توصلت إليها المؤسسة من خلال تطبيق هذا المؤشر للفترة ١٩٩٥-١٩٩٩ إلى أن المؤشر قد سجل تحسناً للأعوام الثلاثة الأولى مسجلاً أعلى ارتفاع له عام ١٩٩٧، إذ بلغ ١,١ مقابل ١,٠٥ و ١,٠٣ لعامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ على التوالي. فيما سجل قيمة سالبة عام ١٩٩٨ قدرها (٠,١) نتيجة لتدني أسعار النفط خلال العام. وقد جاءت هذه النتائج متطابقة مع تطور المعدل العام للنمو الحقيقي في الدول العربية الذي بلغ ٤% عام ١٩٩٧ مقابل ٢% عام ١٩٩٦.

أما فيما يتعلق بالعام ١٩٩٩ موضوع التقرير فقد شهد المؤشر تحسناً ملحوظاً إذ أصبح موجباً بمقدار (١,٠) ويعزى ذلك إلى تحسن أسعار النفط خلال العام وانعكاس ذلك إيجابياً على الإيرادات العامة للدول المنتجة للنفط مما أدى إلى تحسن المعدل العام للنمو الحقيقي خلال العام ليصل إلى ٤%.

البيان/السنوات	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
المعدل العام للنمو الحقيقي	-	٢%	٤%	٢,٥%	٣,٤%
%ميزان المالية العامة للنتائج المحلي الإجمالي	تحسن في ١١ دولة تراجع في ٤ دول	تحسن في ١٠ دول تراجع في ٤ دول	تحسن في ١١ دولة تراجع في دولة واحدة	تحسن في ٥ دول تراجع في ١٠ دول	تحسن في ٨ دول تراجع في ٦ دول
% الحساب الجاري للنتائج المحلي الإجمالي	تحسن في ١١ دولة تراجع في دولتين	تحسن في ٨ دول تراجع في ٣ دول	تحسن في ١٢ دولة تراجع في ٧ دول	تحسن في ٤ دول تراجع في ٧ دول	تحسن في ١٣ دولة تراجع في دولتين
معدل التضخم	انخفض في ٤ دول ارتفع في ١٢ دولة	انخفض في ١١ دولة ارتفع في ٤ دول	انخفض في ١٥ دولة ارتفع في ٤ دول	انخفض في ٧ دول ارتفع في ٦ دول	انخفض في ١٣ دولة ارتفع في ٣ دول
المؤشر المركب	١,٠٥	١,٠٢	١,١	(٠,١)	١,٠

التنافسية والعولمة المسؤولة

يتناول تقرير التنافسية السنوي الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي عدداً من العوامل التي تحدد تنافسية الدول وقدرتها على خلق بيئة جاذبة للاستثمار. ويرى البعض أن التقرير يعتبر بمثابة المؤشر الذي يعكس مدى نجاح السياسات المتبعة.

ومنذ عام ١٩٩٦ والتقرير يحاول تسليط الضوء على المستجدات الاقتصادية والاجتماعية. وقد برز هذا الاهتمام بصفة خاصة في التوجه الذي اختطه الاجتماع السنوي للمنتدى في دافوس عام ١٩٩٩ حيث تبني المنتدى شعار "العولمة المسؤولة" بعد الخسائر التي لحقت بعدد من الاقتصادات الناشئة نتيجة للتدفقات الاستثمارية الأجنبية ذات الطبيعة المضاربية (التي يسميها المنتدى التدفقات غير المرشدة أو التي يصعب التحكم فيها).

خصص منتدى دافوس ١٩٩٩ حيزاً معتبراً وقسماً كبيراً من النقاش والمداورات لقضية البحث عن نظام مالي عالمي جديد يكون قادراً على مواجهة مثل هذه التحديات. وعلى الرغم من اتفاق وجهات النظر حول أهمية وجود مثل هذا النظام والحاجة الملحة إليه، إلا أن المنتدى فشل في التوصل إلى إجماع حول شكل ومضمون هذه الآلية المقترحة. غير أن المجتمعين اجتمعوا على حزمة من التدابير الداعمة لتفعيل هذه الآلية تتلخص في: المزيد من الشفافية والإفصاح، أنظمة مالية وطنية جديدة أكثر انضباطاً، وإدارة كفوءة قادرة على ضبط الأداء المالي والنفدي، كما اتفقوا على صيغة لتقاسم الأعباء المالية التي قد تترتب على الأزمات المالية مستقبلاً.

أطلق مصطلح "العولمة المسؤولة" بعد الهزة المالية التي ضربت عدداً من الأسواق المالية في مختلف أنحاء العالم بدءاً بدول جنوب شرق آسيا ومروراً بروسيا وانتهاءً بالبرازيل وبعض اقتصادات منطقة الكاريبي وأمريكا اللاتينية. كما كان لهذه الأزمة أثارها غير المباشرة على الاقتصادات الأفريقية عن طريق انهيار أسعار السلع الزراعية. ومما زاد الأمور تعقيداً أن الدول النامية أشارت بأصابع الاتهام إلى مؤسسات التمويل الدولية متهمة إياها بعدم القدرة

على التنبؤ بمضار التدفقات الاستثمارية ذات الصبغة المضاربة قبل حدوثها، وفشل هذه المؤسسات في تقديم العلاج الناجع بعد حدوث الأزمة.

مؤشرات

إصدار مؤشر الفايانانشيال تايمز لأكبر ٥٠٠ شركة عالمية لعام ٢٠٠٠

أصدرت مؤسسة الفايانانشيال تايمز المؤشر السنوي الذي يشمل أكبر ٥٠٠ شركة على مستوى العالم للمرة الأولى في أيار (مايو) ٢٠٠٠ عوضاً عن صدوره في كانون الثاني (يناير) في السنوات السابقة حيث كانت تتم قراءة القيمة السوقية للشركات في نهاية أيلول (سبتمبر) من العام الذي يسبق صدوره. ومع التوقيت الجديد أصبح الترتيب يغطي أداء الشركات المدرجة في الأسواق المالية العالمية خلال العام كله وفي هذا الإطار تم رصد القيمة السوقية لهذه الشركات بتاريخ ١/٤/٢٠٠٠ وفق أسعار الصرف المعلنة يومها.

وباعتبار أن معيار القيمة السوقية هو أساس ترتيب هذه الشركات فإن ذلك يعني تأثرها بوضع الأسواق المالية من جهة وبأداء الشركة من جهة أخرى، وبالنظر إلى التذبذب الذي تعرضت له هذه الأسواق تم رصد عينة تشمل أول ٢٥ شركة في المؤشر بتاريخ ٢٤/٤/٢٠٠٠ لغرض المقارنة والتي دلت على اختلاف متوقع، وتم التنويه بذلك دون تعديل المؤشر.

ونظراً لأن المؤشر يحدد ترتيب أكبر الشركات وفق قيمتها السوقية، فإنه استنتج الشركات العائلية والشركات المملوكة كلية للقطاع العام وتلك التي يتم تداول محدود لأسهمها، مما يؤثر على شموليته ودقته. واستندت الفايانانشيال تايمز في الحصول على المعلومات إلى قاعدة البيانات الخاصة بها وتلك التي تصدرها جهات عالمية معروفة مثل ستاندرد أند بورز وبريمارك داتا سيستمز ومؤسسة كيزاي اليابانية. أما بالنسبة للمعلومات التي رصدت حول الشركات العربية، ضمن مجموعة الشرق الأوسط، فقد استندت إلى مصدر عربي متخصص.

يحدد المؤشر ترتيب أكبر ٥٠٠ شركة على مستوى العالم، ثم غطي بالتفصيل أكبر ٥٠٠ شركة في كل من أوروبا والولايات المتحدة وبريطانيا واليابان. وكذلك ترتيب أكبر ١٠٠ شركة في كل من كندا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية ومنطقة آسيا والباسيفيك. كما حدد ترتيب أكبر ٥٠ شركة في كل من الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا. وأخيراً ترتيب أكبر ٣٠ شركة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

وقد عكس المؤشر تقلب الأسواق المالية العالمية خلال العام الماضي مما دفع ببعض الشركات إلى مراكز الصدارة وخاصة شركات التكنولوجيا والاتصالات والعلوم البيولوجية وشركات الإنترنت التي تدعى شركات (دوت كوم)، بينما أثر على تراجع شركات أخرى تعمل في القطاعات الصناعية التقليدية.

وقد توزعت الشركات التي حددها المؤشر جغرافيا على النحو التالي:

عدد الشركات	المنطقة
أمريكا الشمالية	٢٢٧ منها ٢١٩ في الولايات المتحدة و ٨ في كندا
أوروبا	١٥٨ منها ٤٦ في بريطانيا
آسيا والباسيفيك	٧٧ منها ٨ في أستراليا
أمريكا اللاتينية	٣ منها ٢ في المكسيك
أفريقيا	١ في جنوب أفريقيا
الشرق الأوسط	١ في السعودية

وعلى المستوى القطاعي يوضح الجدول التالي أن قطاعات التكنولوجيا والاتصالات والبنوك والبرمجيات احتلت المراتب الأربعة الأولى في المؤشر لعام ٢٠٠٠ إذ شملت ٢١٣ شركة بقيمة سوقية ١٠,٨٧ تريليون دولار وما نسبته ٥١% من إجمالي القيمة السوقية (نحو ٢١,٣٠ تريليون دولار) للشركات الـ ٥٠٠ في المؤشر.

القطاع	القيمة السوقية	
	١٩٩٨	٢٠٠٠
تصنيع معدات الحاسوب	١,٢٧	٣,٥٤
خدمات الاتصالات	١,٤٠	٣,٤٦
البنوك	١,٥٦	١,٩٧
البرمجيات	٠,٧٠	١,٩٠

ومن حيث القيمة السوقية للشركات تعتبر الشركات المبينة في الجدول (ص ٦) أكبر ٥ شركات عالمية في مؤشر عام ٢٠٠٠ إذ تبلغ قيمتها السوقية الإجمالية ٢,٠٦ تريليون دولار وما نسبته نحو ١٠% من إجمالي القيمة السوقية الـ ٥٠٠ في المؤشر. وباستعراض أداء شركات أخرى في المؤشر يلاحظ ارتفاع القيمة السوقية لعدد من الشركات العاملة في قطاع التكنولوجيا والإنترنت والاتصالات بشكل غير مسبوق مما دفعها إلى احتلال مراكز متقدمة في الترتيب وكان أبرزها شركة نوكيا الفنلندية للهواتف المتنقلة التي قفزت من المرتبة ٦٢ إلى المرتبة ١١ وشركة أمريكا أون لاين من ١٤٥ إلى ١٦ وشركة اوراكل الأمريكية للبرمجيات من ١١٦ إلى ٢١ وشركة نورتل الكندية للاتصالات من ١٦٧ إلى ١٣

بينما تراجعت القيمة السوقية للعديد من الشركات في قطاعات الأدوية والبنوك والصناعات التحويلية.

الشركة	الترتيب عام		القيمة السوقية مليار دولار	القطاع/ الدولة الأم
	٢٠٠٠	١٩٩٨		
مايكروسوفت	١	١	٥٨٦	برمجيات (الولايات المتحدة)
جنرال إلكتريك	٢	٢	٤٧٤	معدات كهربائية (الولايات المتحدة)
أن تي تي موبيل كوميونيكيشن	٣	-	٣٦٦	خدمات اتصالات لاسلكية (اليابان)
سيسكو سيستمز	٤	١٩	٣٤٨	معدات (الولايات المتحدة)
وال مارت ستورز	٥	٩	٢٨٦	شركات توزيع ومبيعات بالخصم (الولايات المتحدة)

سابك السعودية الأكبر ضمن ٥٠ شركة في الشرق الأوسط

أشار المؤشر إلى أكبر ٥٠ شركة في الشرق الأوسط لعام ٢٠٠٠ بلغ عدد الشركات العربية منها ٣٨ شركة توزعت على تسع دول عربية وبلغت القيمة السوقية الإجمالية لها ٩٩,١ مليار دولار وشكلت ما نسبته ٠,٤% من القيمة السوقية لأكثر ٥٠٠ شركة عالمية، وفق الجدول التالي:

الدولة	عدد الشركات
المملكة العربية السعودية	١٤
الإمارات العربية المتحدة	٧
دولة الكويت	٤
المملكة المغربية	٤
جمهورية مصر العربية	٣
دولة البحرين	٢
دولة قطر	٢
المملكة الأردنية الهاشمية	١
الجمهورية اللبنانية	١

وعلى المستوى القطاعي توزعت الشركات على النحو التالي:

القطاع	عدد الشركات
بنوك	٢٠

٥	اتصالات (خطوط ثابتة ولاسلكية)
٤	كهرباء
٣	صناعات مختلفة
٢	عقارات وتنمية إسكانية
١	مقاولات وتشبيد
١	إذاعة وإعلام
١	صناعات كيمياوية
١	مواد بناء

وتجدر الإشارة إلى أن شركة الصناعات الأساسية السعودية (سابق) احتلت الترتيب الأول من حيث القيمة السوقية للشركات الـ ٥٠ شركة في الشرق الأوسط وجاء ترتيبها في مؤشر الـ ٥٠٠ شركة عالمية في المركز ٤٧٦ وهي الشركة العربية الوحيدة التي تدخل هذا المؤشر بشقه العالمي. وبلغت قيمتها السوقية ١١,٨ مليار دولار وشكلت ما نسبته ١٢% من إجمالي القيمة السوقية للشركات العربية في المؤشر. يوضح الجدول التالي أهم الشركات العربية في مؤشر الشرق الأوسط:

الدولة	القطاع	القيمة السوقية مليار دولار	الترتيب ٢٠٠٠	الشركة
السعودية	صناعات مختلفة	١١,٨٣	١	سابق
الإمارات	الاتصالات الخطوط الثابتة	٩,١٥	٢	اتصالات
السعودية	بنوك	٨,٠٨	٣	البنك السعودي الأمريكي
السعودية	بنوك	٧,١١	٤	الراجحي للصيرفة
مصر	الاتصالات اللاسلكية	٤,٦٢	٥	الهواتف المتنقلة

استثمار

آليات تمويل مشاريع القطاع الخاص في الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

في خطوة استهدفت تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصادات العربية أقر مجلس محافظي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في شهر أيار/ مايو ١٩٩٧ تعديلا في اتفاقية الصندوق يخوله المساهمة في تمويل مشاريع القطاع الخاص في الدول العربية الأعضاء، وفقا للقواعد والشروط التي يحددها مجلس إدارته من وقت لآخر. وقد باشر الصندوق إجراء الدراسات واتخاذ التدابير اللازمة لوضع ذلك القرار موضع التنفيذ، ويتوقع أن يباشر تمويل المشاريع عبر هذه النافذة في وقت قريب. وفيما يلي نورد آليات التمويل التي اعتمدها الصندوق في هذا الجانب من جوانب نشاطه:

أولاً: القروض والقروض المشاركة

ضمن هذه الآلية تقدم القروض بشكل منفرد أو مع ممولين مشاركين وتتم إدارتها وفقاً للأوضاع التي يتم الاتفاق عليها بين جميع الأطراف، على أن يتم تقييم القروض وتسحب حصيلتها ويسدد أصلها وتدفع العمولات والفوائد عليها بالدينار الكويتي أو بأية عمله أخرى يقبلها الصندوق، وقد تحدد سقف الإقراض لتمويل أي مشروع مؤهل بمبلغ ١٠ ملايين دينار كويتي أو ما يعادل ٣٥% من إجمالي تكلفته أيهما أقل مع إمكانية تجاوز ذلك في حالات خاصة، على أن يؤخذ في الاعتبار - عند تحديد شروط الإقراض - الأوضاع السائدة في سوق المال الكويتي وتقييم المركز المالي للمقترض ومخاطر الاستثمار المتعلقة بالمشروع. ويترأح أجل القرض بين ٣-١٢ عاماً حسب الفترة الزمنية التي يستغرقها تشغيل المشروع وتحقيق منافعه مع حفظ حق الصندوق في الإلغاء إذا لم يتم التوقيع على اتفاقية القرض خلال ١٢٠ يوماً من تاريخ الموافقة عليه أو إذا انقضى ١٢ شهراً بعد التوقيع عليه دون أن تتم أية سحبات من حساب القرض.

ويتحمل المقترض، "رسم إدارة" نسبته ٠,٥% من مبلغ القرض لمقابلة اضطلاع الصندوق بتقييم المشروع والقيام بالخدمات الفنية الأخرى، وعمولة التزام نسبتها ٠,٥% تحسب سنوياً من مبلغ القرض غير المسحوب، كما يتحمل كافة المصاريف والأتعاب القانونية والرسوم الأخرى التي يدفعها الصندوق لإنشاء وتسجيل وتنفيذ الضمانات التي تكفل حماية حقوقه.

ثانياً: خطوط الائتمان

ويقدمها الصندوق إلى مؤسسات تمويل وسيطة، بعد التأكد من سلامة المركز المالي لهذه المؤسسات وقدراتها الإدارية والتنظيمية والفنية، لنقوم بدورها بمنح قروض فرعية لتمويل المشروعات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة طبقاً للمعايير والشروط ذاتها التي تحكم القروض المباشرة والتي يقررها الصندوق في كل حالة على حدة. وفي هذه الحالة تتحمل هذه المؤسسات مخاطر أسعار صرف العملات.

ثالثاً: ضمان القروض

في الحالات التي يكون الاقتراض من الغير أقل تكلفة للمقترض من الاقتراض من الصندوق، وبغرض تشجيع الممولين المحتملين وتعبئة موارد تمويل إضافية يجوز للصندوق أن يقدم ضمانات لهذه القروض تخضع لحدود التمويل الذي يمنحه الصندوق وتطبق عليها المعايير ذاتها التي يتبعها عند منح القروض المباشرة.

ويستوفي الصندوق مقابل المصاريف والتكاليف "رسم إدارة" نسبته ٠,٥% من مبلغ الضمان المقترح، كما يتقاضى "رسم التزام" و"عمولة ضمان" يتوافقان مع ما هو سائد في السوق المالية للعملة المتفق على الوفاء بها في عقد الضمان.

رابعاً: المساهمة في رأس المال

يستهدف الصندوق من هذه الآلية تطوير القطاع الخاص في الدول الأعضاء وإن يمارس دوره الفعال في التنمية الاقتصادية العربية إلى جانب تحقيق عائد مجز على استثماراته في أسهم المنشآت المستفيدة.

وتتمثل أدوات المساهمة في رأس المال في الاكتتاب في إصدارات الأسهم العادية أو الممتازة أو السندات القابلة للتحويل إلى أسهم على أن يراعي الصندوق سلامة هيكلية رأس مال المنشأة وجدية إدارتها وتوقعات ربحية هذا الاستثمار.

وقد تم تحديد مبلغ ١٠ ملايين دينار كويتي أو ما يعادل ٢٥% من رأس مال المنشأة، أيهما أقل، حداً أعلى لا تتجاوزه مساهمة الصندوق على أن لا يكون مالكاً لأكثر حصة أسهم أو يسيطر بصفة جوهرية على إدارتها.

عند نجاح المنشأة المعنية يسعى الصندوق إلى التصرف بالبيع في حصته من الأسهم بهدف تدوير موارده المستثمرة وتوسيع قاعدة نشاطه مع مراعاة المصلحة المشتركة للصندوق والمنشأة المعنية.

خامساً: كفالة إصدارات الأسهم والسندات

تهدف هذه الآلية إلى تحفيز المستثمرين الخواص للإسهام في توفير التمويل اللازم للمشروعات والمنشآت المؤهلة، يجوز للصندوق، عوضاً عن تقديم القروض المباشرة والضمانات والاكتتاب المباشر في رأس المال، أن يقوم بكفالة إصدارات السندات والأسهم والأدوات المالية الأخرى على أن يجري تقييمها وافياً للأوضاع المالية والإدارية للمنشأة التي سيكفل إصداراتها وعلى أن يتقاضى عمولة لقاء تسويق وكفالة هذه السندات أو الأسهم.

سادساً: الإجارة

عبر هذه الآلية يقدم الصندوق التمويل الملائم لعمليات الإجارة للمنشآت والمشروعات المؤهلة وله أن يقوم بترتيب أو كفالة إصدارات سندات الإجارة وفقاً للأسس والقواعد التي يقرها مجلس إدارته.

سابعاً: صناديق الاستثمار والمحافظة الاستثمارية الأخرى

في حدود الموارد المالية المتاحة لتمويل عمليات القطاع الخاص، يسعى الصندوق إلى تطوير وتنشيط أسواق المال العربية ويساهم في إيجاد أوعية استثمارية تستقطب الموارد الخاصة وتوظفها في تمويل المشروعات المنتجة في مختلف القطاعات، على أن يتم عند إنشاء وإدارة صندوق الاستثمار التأكيد على تفصيل أغراضه وشكله القانوني ومكونات محفظته المالية وشروط الاكتتاب فيه وسياسته الاستثمارية.

ثامناً: العون الفني والدعم المؤسسي والخدمات الاستشارية

يقدم الصندوق العون الفني والدعم المؤسسي والخدمات الاستشارية اللازمة لإعداد وتنفيذ مشروعات القطاع الخاص، على أن يتم تمويل هذه العمليات من موارد القرض الذي يقدمه الصندوق للمنشأة المستفيدة أو أن تدفع المنشأة المعنية أتعاباً مقابل المصاريف والتكاليف التي يتحملها الصندوق في سبيل ذلك.

صدر مؤخراً

تطوير العلاقات التجارية الفلسطينية الأوروبية

أصدر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) دراسة بعنوان "علاقة فلسطين بالاتحاد الأوروبي"، ركزت على الجوانب المتعلقة بتطوير العلاقات التجارية بين الطرفين. وقد استهدف المعهد من إصدار هذه المطبوعة:-

• تعظيم الاستفادة من الهوامش والفرص المتاحة في الاتفاق الانتقالي الفلسطيني - الأوروبي الراهن لتحسين القدرة الفلسطينية على الوصول إلى الأسواق الأوروبية الواسعة وكسر احتكار إسرائيل للتجارة الخارجية الفلسطينية من جهة، وإطلاق عملية إصلاح هيكلية للاقتصاد الفلسطيني لتعزيز قدراته الإنتاجية وإرساء دعائم النمو والتنمية المستدامة من جهة أخرى.

• استشراف إمكانات ومجالات تطوير الاتفاق الجديد المفترض إبرامه بين فلسطين والاتحاد الأوروبي مع انتهاء المرحلة الانتقالية، من خلال التعرف على الامتيازات التجارية والاقتصادية التي يمنحها الاتحاد الأوروبي للدول المتوسطة والالتزامات المقابلة، بغية بلورة استراتيجية فلسطينية تعمل على تعظيم الفرص وتقليل المخاطر.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات الهامة التي يمكن إيجاز أبرزها في التالي:

• أن المشكلة التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني لا تقتصر فقط على حرية الوصول إلى الأسواق الدولية المحروم منها حالياً بفعل السياسات والممارسات الإسرائيلية. فرغم أهمية ذلك إلا أن محدوديته وضيق القاعدة الإنتاجية الفلسطينية بسبب الاحتلال الإسرائيلي الطويل وضعف قدرتها التنافسية تمثل المشكلة الأكبر أمام الاقتصاد الفلسطيني.

• ضرورة العمل على الإفادة من العون الأوروبي في إصلاح وإعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني وبناء وتوسيع القدرات الإنتاجية الفلسطينية وتنويع قاعدتها السلعية وزيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية. وفي هذا الإطار يشكل دمج المساعدات الأوروبية مع الترتيبات التجارية في المبادرة الأوروبية المتوسطة ضرورة بالغة الأهمية.

• أهمية مواكبة التطورات في سياسات العون الأوروبي نظراً لتزايد ارتباط هذا العون بمؤشرات الأداء، والعمل على وضع برنامج مؤشرات وطنية يستند إلى رؤية شاملة لمستقبل التنمية الفلسطينية للاستفادة من مخصصات العون الأوروبي في تمويل عملية إعادة البناء وإرساء دعائم التنمية المستدامة.

• أن فرص الاستفادة من العون الأوروبي مرتبطة بتطوير القدرات المؤسسية الفلسطينية في مجالات التخطيط والبرمجة والتنفيذ والمتابعة. كما أنها مرتبطة أيضاً بالفهم الدقيق للقضايا الإجرائية والتنفيذية التي تلعب دوراً فاعلاً في الإفادة من الفرص المتاحة.

• أهمية إصرار المفاوض الفلسطيني على الحصول على امتيازات متساوية مع تلك التي يمنحها الاتحاد الأوروبي لإسرائيل، نظراً لأن الاتحاد الأوروبي يحصل تلقائياً/ بسبب الانفتاح الكامل للسوق الفلسطيني على السوق الإسرائيلي/ على كافة الامتيازات التي تمنحها إسرائيل للاتحاد الأوروبي.

• ضرورة تركيز المفاوض الفلسطيني على الدعم المالي والفني المباشر للصناعات الفلسطينية الوليدة والحصول على معاملة تفضيلية للصادرات الصناعية الفلسطينية عبر تخفيض القيود المتعلقة بقواعد المنشأ وتخفيض نسبة القيمة المضافة، وكذلك الحصول

على امتيازات تفضيلية وأنواعها وزيادة حجم " الكوتا" للتعرفة وتحسين مستوي الامتيازات الممنوحة للسلع الفلسطينية وتوسيع الفترات الموسمية التي تحصل خلالها السلع الزراعية على الامتيازات. ويمكن للمفاوض الفلسطيني أن يقايض ذلك بالتنازل عن القيود المفروضة على وارداته من السلع الأوروبية المستوردة إلى الضفة والقطاع.

• ضرورة إدراك صانع القرار الفلسطيني أن المعاملة التفضيلية ليست أبدية، وأنها آخذة في التناقص مع تنامي التحرير التجاري الدولي، وعليه فإن ذلك يتطلب الإسراع في وضع الإستراتيجيات التي تمكن الاقتصاد الفلسطيني من الاستفادة من المعاملة التفضيلية التي تتيحها اتفاقيات الشراكة لتطوير آليات المنافسة والإعداد التدريجي للاقتصاد الفلسطيني للاندماج في المحيط الإقليمي والدولي.

• ضرورة تطوير القدرات الفلسطينية في مجال توثيق أصالة المنشأ بشكل مهني وكامل باعتبار ذلك شرطاً هاماً للحصول على الامتيازات التفضيلية التي يتجه الاتحاد الأوروبي لمنحها للدول النامية. والعمل كذلك بشكل مواز على إعادة هيكلة البنية التحتية التصديرية الفلسطينية وتطويرها لتعظيم فرص وصول المنتجات الفلسطينية إلى الأسواق الأوروبية والدولية.

يمكن الحصول على هذه المطبوعة ومطبوعات "ماس" من مقر المعهد على العنوان التالي:

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص.ب. ١٩١١١ ، القدس و ص.ب. ٢٤٢٦ ، رام الله
هاتف: ٤/٢٩٨٧.٥٣ ، فاكس ٢٩٨٧.٥٥
بريد إلكتروني: MAS@planet.edu

فرص استثمارية

يعنى هذا الباب بالترويج لمختلف فرص الاستثمار في الدول العربية، لذا يرجى من أصحاب المشروعات أو المروجين، تزويد المؤسسة بنبذة عن المشروعات المراد ترويجها، تتضمن المعلومات الأساسية ومؤشرات الجدوى وكذلك نسبة المساهمة في رأس المال أو حجم التمويل المطلوب.

مشروع صناعي

المملكة العربية السعودية

يهدف المشروع إلى إقامة مصنع لإنتاج الملح للطعام وللأغراض الصناعية.

التكاليف الاستثمارية: ٢٦ مليون ريال سعودي (٦,٩٣ مليون دولار)

معدل العائد الداخلي: ٢٨%

فترة الاسترداد: أربع سنوات

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

الدار السعودية للخدمات الاستشارية

ص.ب: ١٢٦٧ الرياض ١١٤٣١ - المملكة العربية السعودية

هاتف: ٤٤٨٤٥٣٣ (٩٦٦)

فاكس: ٤٤٨١٢٣٤ (٩٦٦)

مشروع صناعي

سوريا

يهدف المشروع إلى إنتاج وتكرير السكر من محصول الشمندر السكري.

التكاليف الاستثمارية ٢٠٠ مليون دولار

الطاقة الإنتاجية ٥٧ ألف طن سكر سنويا

معدل العائد الداخلي: ٣٠%

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

ص.ب. ٤٧٤ - الرمز البريدي ١١١١١ - الخرطوم - السودان

هاتف: ٤٧٢١٧٦ / ٤٧٢١٨٣ (٢٤٩١١)

فاكس: ٤٧١٤٠٢ (٢٤٩١١)

مشروع صناعي

السودان

يهدف المشروع إلى إنشاء مصنع ووحدة نجارة.

التكاليف الاستثمارية ١٨٢,٣ مليون دينار سوداني (٠,٧٠٧ مليون دولار)

معدل العائد الداخلي: ٤٣,٩%

فترة الاسترداد: ثلاث سنوات وثلاثة أشهر

المطلوب المشاركة بتمويل المكون الأجنبي للمشروع

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

شركة أبو العلا للمقاولات ولوازم البناء المحدودة

ص.ب. ٥٤١ الخرطوم بحري - السودان

تلفون: ٣٣٥٦٤٢ / ٣٣٥٦١١ / ٣٣٥٧٦٧ (٠,٢٤٩١١)

فاكس: ٤٦٠٥٤١ (٠,٢٤٩١١)

مشروع زراعي

الجزائر

يهدف المشروع إلى إنشاء وحدة لإنتاج الدقيق.

التكاليف الاستثمارية ٤,٦٥ مليون دولار

الطاقة الإنتاجية ٣٢ ألف طن سنويا

معدل العائد الداخلي: ٢٢%

فترة الاسترداد: أربع سنوات

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها

الأبيار - محافظة الجزائر الكبرى ١٦٠٣٠

ص.ب. ٣٦٦ الأبيار - الجزائر

هاتف: ٩١٤٤٠٧ (٠٠٢١٣٢)
فاكس: ٩١٤٤٠٧ / ٩١٤٣١٨ (٠٠٢١٣٢) أو ٩١٤٣٠٠ / ٩١٤٢٢٦ (٠٠٢١٣٢)

مشروع صناعي الجزائر

يهدف المشروع إلى إنتاج كاربور الكالسيوم.
التكاليف الاستثمارية ١٦ مليون دولار
الطاقة الإنتاجية ٢٠ ألف طن سنويا
معدل العائد الداخلي ٣٢%
فترة استرداد رأس المال ست سنوات
لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:
المؤسسة الوطنية لإنتاج وتوزيع الغاز الصناعي
الجزائر

هاتف: ٧٧١١٩٤ (٠٠٢١٣٢)
فاكس: ٧٧٢١١٠ / ٧٧١١٩٤ (٠٠٢١٣٢)

يقتصر ترويج المؤسسة للفرص الاستثمارية على مجرد نشرها في هذا الباب، وعلى الراغبين في التمويل أو المساهمة في مشروع أو أكثر من المشاريع المعروضة الاتصال مباشرة برعاة أو أصحاب المشاريع على العناوين المبينة في صحيفة كل مشروع.